الإعلام الانتخابي بين الحيادية والتضليل

▫ تكمن أهمية الحديث عن الانتخابات ووسائل الاعلام في دورها الايجابي أو السلبي الذي تحدثه على العملية الانتخابية والأثر الذي تفرضه هذه الوسيلة الاعلامية في خلق سلوك وتهيئة الجو المناسب والصحيح لاجراء انتخابات نزيهة يستطيع من خلالها الناخب والمتابع للحدث تكوين رأي موضوعي ومحايد يؤثر على سلوك الناخب ويحدد ارادته، فالتغطية الاخبارية النزيهة لا تتحقق إذا لم يحصل المواطن على معلومات ومعرفة كاملة ومفصلة غير مجتزءة، وتقوم هذه التغطية على التحليل الموضوعي والعلمي، وتستند الى استبيان آراء المواطنين وإبراز القضايا التي تهمهم وتشغل بالهم.

فائز سالم بن عمرو

واذا أردنا الوقوف والعثور على هذه المبادئ والمقومات التي يجب الاستناد اليها عند التغطية الانتخابية السليمة والمتكاملة فعلينا التوقف عند التغطية الاعلامية الأمريكية والبريطانية لنتعرف على أهم هذه المعايير والضوابط ليس من باب اتباع الغرب وتقليدهم ولكن من باب «الحقيقة ضالة المؤمن أينما وجدها أخذها وعمل بها».. لم يسلط الضوء في تاريخ الانتخابات الأمريكية على الاعلام وأثره الكبير والهائل على تشكيل ورسم آراء الناخبين وصنع قناعاتهم مثلما حصل في الانتخابات الأمريكية الأخيرة التي تميزت بالاثارة والتنافس وصرفت فيها مبالغ مالية خيالية ذهبت اكثرها الى الاعلام والصحافة التي تصدر فيها الاعلان التلفزيوني المشهد الانتخابي، فقد تجاوزت الاعلانات المرئية المكلفة النصف الساعة متواصلة مثل ما فعل المرشح الجمهوري باراك أوباما، وكانت النقطة المركزية التي تناولها الباحثون والاعلاميون هل انحاز الاعلام الى أحد المرشحين على حساب التغطية الموضوعية المتوازنة؟ وهل يحق للاعلام والاعلاميين أن يقفوا طرفاً مع أحد المرشحين بدلا من أن يكونوا حكماً نزيهاً يقف على الحياد بين المتنافسين؟.

وقفت أكثر وسائل الاعلام والصحف والمحطات التلفزيونية الكبيرة مع الديمقراطيين وناصرت المرشح الديمقراطي أوباما، فقد أشادت كل من صحيفة «لوس انلجوس تايمز» و«شيكاغور تريبيون» و«واشنطن بوس» «وبوسطن غلوب» ومجلة «نيويوركز» وهي يسارية الهوى بكيفية ادارة أوباما للسباق الرئاسي ومجدت برنامجه الانتخابي، كما فعلت الأمر نفسه المحطات الاعلامية والتلفزيونية الكبرى منها: «إيه بي سي، وسي بي إس، وإن بي سي».. وبررت هذه الوسائل الاعلامية تأييدها للديمقراطيين ومرشحهم بأن الشعب الأمريكي يأس وتعب من سياسات المحافظين الجدد وعبثهم بقيم امريكا القائمة على الرخاء والحرية والانفتاح على الجميع ودافعوا عن مناصرتهم للديمقراطيين بأن مواقفهم جاءت مدروسة ومنضبطة، فقد حلّل الاعلام والصحافة الاطروحات والمواضيع والبرامج الانتخابية لكل من الجمهوريين والديمقراطيين ووفق هذا التحليل اختارت وسائل الاعلام تأييد برنامج الديمقراطيين ومرشحهم، وسنحاول اجمال أهم القضايا والموضوعات التي ناقشتها هذه الحملة الاعلامية بوجهيها السلبي والايجابي:

– التغطية الاعلامية المكثفة التي شملت المرشحين وأمورهم الشخصية الحياتية وأضاءت على برامجهم ومشاريعهم واتجاهاتهم أدت الى الاقبال الشديد على صناديق الاقتراع ولاسيما من الشباب ومن الأقليات الفئات المهمشة في المجتمع بعد أن كانت تصل نسبة المشاركة الى ٣٠٪ كما حدث في الانتخابات الماضية.

– حللت صحيفة الاندبندنت البريطانية فوز المرشح الأسود في فرجينيا العاصمة السابقة للعبودية، ووصفت الحدث بالتغيير الحقيقي الذي حدث في التفكير الأمريكي، وذكرت أن المجتمع الأمريكي يتصف بالديناميكية والحيوية وأن عنده قدرة على استيعاب المتغيرات التي تصل الى حد المتناقضات.

– أشبعت الصحف فوز أوباما في الانتخابات الأمريكية عرضاً وتحليلاً وتقارير اخبارية، متناولة أهمية الحدث وتأثيره على الولايات المتحدة والعالم، كما ركزت صحيفة الجارديان على أن الاهتمام بمشاكل البيئة سيعطي اهتماماً كبيراً من المرشح الفائز واستقصت برنامجه واطروحاته في هذا الشأن.

– وتفسر صحيفة التايمز عبارة ومقالات أوباما نفسياً فعندما كرر أوباما القول «سنقتل أسامة بن لادن» فإنها وقفت عند هذه العبارة بأنها مقولة لا أخلاقية تضعف قدرة أوباما على قيادة أمريكا أخلاقياً، وأشارت الى أن هذه العبارة تؤثر بشكل قوي على حملته لأنها تؤكد الصورة النمطية في الوعي الأمريكي للرجل الأسود والمرتبطة بالقسوة والقتل.

– حافظت بعض الصحف الأمريكية على الموضوعية وابراز الموقفين المعارض والمؤيد لاتجاهها وهذا ما فعلته مجلة «نيويوركر الأمريكية» اليسارية والتي تناصر الحزب الديمقراطي تقليدياً، فقد نشرت رسماً كاريكاتورياً يظهر فيه باراك أوباما على شكل ناشط اسلامي واقفاً في المكتب البيضاوي للبيت الأبيض، وهو يرتدي عمامة وجلابية، ويلقي التحية على زوجته ميشال التي تحمل رشاشاً من نوع كلاشينكوف، كما يظهر علم أمريكي يحترق في مدفأة وعلى الجدران صور لزعيم القاعدة اسامه بن لادن، وعبرت الصحيفة أنها ضد هذا الرسم وأنها نشرته حفاظاً على حرية الرأي والاعتقاد.

– بررت الصحف التي ناصرت أوباما ومنها «لو انجلوس تايمز»، التي لم تدعم مرشحاً رئاسياً منذ العام ١٩٧٢م بقوة شخصية أوباما وطبيعته كما أن ثباته ونضوجه ميزتان افتقدتهما القيادات الأمريكية لوقت طويل، وأشادت «شيكاغور تريبيون» بالمرشح الديمقراطي قائلة: «لدينا ثقة مفرطة في قدراته الدقيقة، وحسه الاخلاقي وقدراته على اتخاذ قرارات، دقيقة، وذات مغزى.. إنه مستعد لقيادة أمريكا وانقاذها من مأزقها.. واعتمدت الوسائل الاعلامية المناصرة للجمهورية ومنها قناة «فوكس نيوز وواشنطن بوسط» في بداية تغطيتها قبل أن تناصر المرشح الديمقراطي على قدرة المرشح الجمهوري على محاربة الإرهاب والتذكير بتاريخه العسكري الطويل والحافل وتبنت طريقة غير مباشرة في مناصرته عن طريق تمرير الرسائل الاعلامية نحو الجمهور في أن الخطأ مشترك ولا تتحمله ادارة بوش فقط، وتستضيف قناة «فوكس نيوز» جمهوريين يؤيدون سياسة بوش في الحرب على الإرهاب.

– خصصت مجلة «نيويوركر الأمريكية» اليسارية عدداً كاملاً للموازنة والمقارنة بين المرشحين المتنافسين الديمقراطي والجمهوري ووفق هذا التحليل اختارت المرشح الديمقراطي، كما راقبت القناة الشعبية «سبان» عمل المرشحين، وقامت ببث محاضراتهم وكلماتهم ونقاشتها وأتاحت الحوار والجدال في مضمونها.

– عرضت حملة المرشح الجمهوري ماكين نائبة الرئيس الأمريكي على أنها أم مثالية تمثل الأم الأمريكية التقليدية وكانت أعينهم على أصوات المرشحين المحافظين والمتدينين اضافة الى أصوات الاناث المناصرات للمرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون اللاتي انزعجن من خسارتها الانتخابات التمهيدية أمام أوباما، فرد الاعلام الأمريكي بأن الأم الأمريكية التقليدية لا تصرف ١٥٠ ألف دولار على مظهرها وأحذيتها كما تفعل سارة بالين.

– تتبع الاعلام الأمريكي كل ما يتعلق بالمرشحين ولاسيما الأمور الشخصية والتفصيلية، فرصد تاريخ المرشحين، واستقصى في الأموال التي حصل عليها المرشحين وتتبع مصادرها ورصد انفاقها، وحتى السيارات التي يملكها كل من المرشحين غطتها وتوغلت في تتبع أمورهم الشخصية الهامشية، منها تحديد نوع الكلب وفصيلته الزائر الجديد الى البيت الأبيض، وهذه التغطية التفصيلية المسهبة اعطت الناخب صورة كافية للحكم والاختيار.

> **يجب عدم إفساد تعددية الرسالة الاعلامية بنزع سترة الحياد**

– شكلت استطلاعات الرأي التي تجري بشكل منتظم ويومي في أواخر الحملات الانتخابية مقياساً علمياً لتقويم كل من المرشحين وحملته وخطابه، فهذا السيف المسلط على رقاب الحزبين ومرشحيهم يجبرهم على تعديل سلوكهم ومقالاتهم وتصرفاتهم ومراجعتها، فقد غطت استطلاعات الرأي العام كل القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية كما بينت الفئات المستهدفة من شباب وكبار السن وذكور وإناث ومتدينين وعلمانيين وأقليات وشملت هذه الاستطلاعات كل ولاية ومقاطعة حتى صحت المقولة إن وسائل الاعلام في أمريكا هي من تعلن الفائز في الانتخابات وليس لجنة أو هيئة الانتخابات كباقي دول العالم.

– نبهت بعض الصحف الناخب الأمريكي الى القضايا والأمور التي يمكن تحقيقها وبينت القضايا والافكار التي تطرح لمقتضيات الحملة الانتخابية واستقصت التغيرات التي تحدث في مواقف المرشحين مماشاة مع الواقع الانتخابي كما فعلت صحيفة «الديلي تلجراف» البريطانية».. وهذا التحليل العميق يبعد المواطن والناخب الأمريكي عن الارتباك والحيرة التي تصيبه عندما يسمع كلاماً مختلفاً لقضية واحدة، كما أنه يحدد له بشكل مباشر القضايا التي يقدر المرشح على معالجتها وبملك القدرة على حلها.

– ساد الحملة الأمريكية دعاية سلبية ويعبر عنها الأمريكيون بالدعاية القذرة، وكان السبق فيها للحزب الجمهوري ولاسيما للجماعات المحافظة والمتطرفة وكانت من أهم القضايا والدعايات التي وجهت الى المرشح الديمقراطي منها: عدم اعتناق الديانة المسيحية، ورفضه ارتداء دبوس في سترته بالعلم الأمريكي ورفض وضع يده على صدره اثناء تلاوة «عهد الولاء» –صلاة قصيرة ينشد خلالها النشيد الوطني وأنه لم يؤد يمين القسم على الانجيل في مجلس الشيوخ، كما ركزت على العامل العرقي فأرهبت المواطن الأمريكي من وصول رجل أسود الى البيت الأبيض، وأظهرت بقوة أصوله الإفريقية والاسلامية مع تجاهل تام لأصوله الأمريكية البيضاء من قبل أمه وجديه، واحتل اظهاره كإرهابي أو على صلة به حيزاً كبيراً في الحملة الجمهورية فألصقت به علاقة «بيل ايرز» عضو في منظمة ارهابية أمريكية يسارية متشددة برزت في السبعينيات، كما لعبت وسائل الاعلام المناصرة للمرشح الديمقراطي دوراً سلبياً ايضاً في تضليل الناخب تمثل في اظهار المرشح الشاب بأنه نجم ساطع واعطته زخماً هوليودياً.. كل هذا تم على حساب التغطية الموضوعية التي ابتعدت عن مناقشة ومعالجة نواقصه والمشكلات المثارة حوله وحول حملته الانتخابية.

اليمن والانتخابات

ونريد أن نقف في هذا المقال على التغطية الاعلامية في الصحف اليمنية عند الحد الأدنى وذلك لأن الحملة الانتخابية في اليمن على بدايتها لا يستطيع الباحث رصد موقف الاعلام والصحف من العملية الانتخابية واركانها، كما أن تتبع هذه الظاهرة يحتاج الى فريق كبير من الباحثين يستقصي آراء مواقف الصحف وكتابها وهذا ما لا يتوافر في هذا المقال، ولكننا سنكتفي بإشارة من مقولات أهم الصحف تعطي انطباعاً تقويمياً لعمل الصحافة أكثر منه حكماً علمياً منضبطاً، ويمكن اجمال أهم المؤشرات على التغطية الاعلامية للعبة الانتخابية في الصحف اليمنية كالآتي:

– الظاهرة الواضحة والمتكررة في التغطية الاعلامية للصحف اليمنية لقضية الانتخابات هي غلبة الطابع الاخباري التقريري الذي يتميز بالبساطة الشديدة، فهي تذكر الحدث ومكانه ووقته، دون الاهتمام بدوافعه وأثره مع تجاهل تحليله ونتائجه، وقد ساد هذا النمط في الصحف الحزبية وبعض الصحف المستقلة مثل الأيام.

– يطغى على التغطية الاعلامية الاعتماد على التعميم في أغلب الأحيان، فقلما تجد مقالات متخصصة تقوم بتحليل الحدث وتستقرئ واقعه وماضيه، وتتنبأ بمستقبله، فلا تكاد تستطيع أن تخلق صورة واضحة لموقف كثير من الكتاب والمقالات، وهذه ظاهرة تكاد تتواتر في أغلب الصحف الحزبية والمستقلة.

– أعطت الصحف اليمنية الحدث قدره من الاهتمام والتغطية بوجهه الايجابي والسلبي، وكثرة التغطية الانتخابية وتكرار الحديث عن قضية الانتخابات وتداعياتها تسهم بأن يحدد القارئ والمتلقي خياراته بشكل واضح ومبكر، وبعض الصحف لم تهتم بالحدث بشكل مباشر كصحيفة «الثوري»، فهي تتحدث عن الانتخابات ضمناً في اخبارها وتتطرق اليه عند معالجتها موضوع على صلة بالانتخابات، وما يبرر هذا السلوك أن الصحيفة حسمت خيارها بمقاطعة الانتخابات.

– يلحظ القارئ في التغطية الانتخابية الاعلامية تداخلاً غير مفهوم لقضية الانتخابات مع قضايا أخرى بعيدة عنها دون أن يكون هناك ربط متماسك بين الحدثين المختلفين، فتشعر أن قضية الانتخابات يتم حشرها بكل حدث صغير وكبير، فتجد في إحدى الصحف المستقلة مقالاً تحت عنوان «المتضررون بين بطاقة التموين الغذائي وبين البطاقة الانتخابية»، وحينما تطالع المقال لا تلمس ذكراً لموضوع البطاقة الانتخابية إلاّ من باب التلازم المنطقي الذهني، وهذا يخالف مشروع ميثاق الشرف الصحفي اليمني الذي يشترط أن يكون عنوان الموضوع مطابقاً تماماً لمحتوياته.

– غابت التغطية الموضوعية القائمة على الحياد، فالكاتب ناقل للحدث ومحلل له دون أن يكون طرفاً فيه مناصراً أو معادياً لأي من ركني اللعبة الانتخابية السلطة أو المعارضة، فكثير من المقالات يشرع كتّابها في التموضع من السطر الأول، كما نلحظ في كثير من المقالات موقف الكاتب من بداية مقالته دون أن يقوم بقراءة الحدث وتحليله ونتائجه وعلى ضوء هذا التحليل يختار موقفه وتموضعه، وتشيع هذه الظاهرة في الصحف الحزبية اضافة الى الصحف المستقلة القريبة الى المعارضة إن جاز التعبير.

> **الصحف المستقلة اتسمت بضعف التغطية النزيهة**

– لجأت الصحافة الى مناقشة قضية الانتخابات وعالجت موضوعاتها بالاتكال على المقابلات مع الشخصيات الحزبية لتوضح موقفها من الأحداث كما فعلت صحيفة «الناس»، إذ أفردت صفحتين متقابلتين للنائب سلطان السامعي من الاشتراكي والشيخ حميد الاحمر عن الاصلاح، والمقابلات الانتخابية أمر مشروع ومقبول في التغطية الانتخابية اذا كانت على شكل مناظرات ومناقشات مباشرة بين المختلفين، كما يجب اتاحة مناقشتها من الجمهور والمهتمين.

– بادرت كثير من الصحف ولاسيما المستقلة على اظهار الرأيين الموافق والمخالف عند استقصائها للحدث الانتخابي بينما اختارت الصحف الحزبية أن تبرز وتضخم مواقفها وآراءها، وسعت الى تحريف واجتزاء وتشويه وتقزيم الاخبار والآراء المخالفة لها مثل مقالة «الملعب الانتخابي بين السلطة والمعارضة» التي جاءت في الصحوة نت.

– غابت الاستطلاعات واستبيان آراء المواطنين والناخبين في القضايا المطروحة في الساحة وتقصي موقف المواطن والناخب في العملية الانتخابية ورصد العوامل المؤثرة في سلوك الناخب الذي يدفعه الى الصندوق الانتخابي أو يمنعه، وتجد هذه الظاهرة على استحياء في المواقع الالكترونية، كمركز الشقائق ونحوها من المواقع، ويبرر هذا الغياب عدم الاهتمام بالاعلام الانتخابي لدى كثير من وسائل الاعلام في اليمن بوجهيها المرئي والمقروء.

– على الرغم من أن الصحف الحزبية ليست ثياب المناصرة ونزعت سترة الحياد والانصاف إلاّ أننا نجد في بعض الصحف الحزبية مقالات جيدة تتسم بالطابع العلمي وتتوخى متابعة الحدث ورصد تداعياته، فقامت صحيفة «الميثاق» بمتابعة اخبارية تحت عنوان «الديمقراطية مازق حقيقي للمعارضة» استقصت اثر مقاطعة الانتخابات لأحزاب اللقاء المشترك والنتائج السلبية التي ستحصدها من الابتعاد عن الملعب الانتخابي والثمرة المرة التي ستجنيها من الابتعاد عن المجلس التشريعي، فالمقال ينقصه التعمق في جوانبه ويحتاج الى ابراز شواهد وأدلة متغايرة مختلفة كأن يستقصي آراء الشارع والمفكرين ومنظمات المجتمع المدني.

– استطاعت بعض الصحف الاضاءة الذكية الواسعة للحدث الانتخابي لتتجاوز التغطية الاعلامية الضيقة المتمثلة في معارضة تقاطع الانتخابات وسلطة ماضية مصرة على انجازها، فنشرت صحيفة «الأيام» مقالة بعنوان «المشترك والانتخابات وقضايا الناس» ناقش كاتبها تشكيل المعارضة بلجنة الانتخابات وذكر أن المشكلة ستظل قائمة لو شكلت اللجنة كلها من المعارضة لأن الثقة في العملية الانتخابية تحتاج الى نضوج وتقبل لا تملكه أي من الأحزاب المتنافسة في الساحة برأيه، واقترح أن تناقش القضايا الوطنية ومنها قضية الانتخابات بشكل وطني لتضم كل شرائح المجتمع ولا تعالج في غرف مظلمة بين السلطة والمعارضة.

– قلة من الصحف والكتاب الذين عالجوا القضية الانتخابية مباشرة وابتعدوا عن التعميم واطلاق الآراء وتسجيل المواقف، فعالجت صحيفة «الشارع» التعديلات الدستورية المقترحة في مقالة بعنوان «التعديلات الدستورية تكريس الإرباك وشرعنة الارتجال»، استنتج صاحبها أن التعديلات الدستورية مستعجلة وبها كثير من التضارب واستشهد بتوسيع السلطة التشريعية لتشمل ثلاث غرف: مجلس النواب، مجلس الشورى، مجلس الأمة، وذكر أن المضي بهذه الثلاثية التشريعية ستؤدي الى تضارب وتداخل في أعمال هذه المجالس مما سيربك العملية التشريعية والسياسية.

– يمكن الإشارة الى أن بعض الصحف المستقلة أو أغلبها تنحو لمناصرة المعارضة وتبني أفكارها والدفاع عنها، وهذا يضعف التغطية الاعلامية النزيهة القائمة على الحياد، إلاّ أننا لا نعدم من مقالات في هذه الصحف ترفض معالجة المعارضة للقضايا الوطنية والانتخابية، قام الكاتب نبيل الصوفي في صحيفة «الوسط» بتحليل مواقف المعارضة من الانتخابات وذكر أنها تأخذ الطرف الآخر المخالف للسلطة واستنتج بأن المعارضة ستكرس ما كانت ترفضه اذا وصلت الى السلطة ما لم يكن لها برنامج وطني شامل يعالج قضايا الوطن والمواطنين من منظور وطني شامل واضح وليس من منظور حزبي غامض يشوبه كثير من النقص والهفوات.

لا تقتصر العملية الانتخابية على ناخب يدلي بصوته في الصندوق الانتخابي بل هي تتجاوز ذلك كثيراً لتشمل ثقافة وممارسة فهي عملية متكاملة يلعب الاعلام دوراً كبيراً في تغطية وتقويم وتطوير هذه العملية، فحق المواطن والناخب على الاعلام أن يقدم له كل المعلومات والتغطية المتكاملة والإلمام بأفكار وبرامج المرشحين دون تدخل أو احتكار يفسد من تنوع وتعددية الرسالة الاعلامية، ولم نرد في هذه المقالة أن نجلد الاعلام أو نوجه إليه اساءة بل أردنا أن نتلافى النقص والقصور عند التغطية الانتخابية الاعلامية لوسائلنا الاعلامية من وسائل حزبية ومستقلة وخاصة، ولا تتم هذه المعالجة بفرض القوانين وسن التشريعات التي تكمم أفواه الصحفيين وتكسر اقلامهم، بل هي معايير اخلاقية مهنية يلتزم بها الاعلامي والصحفي لأنها عنوان وشعار مصداقيته، فالواجب على الاعلامي والصحفي عند التغطية الاعلامية للانتخابات كما تحدد القوانين الدولية والخاصة بحقوق الانسان توافر مبدأين هما: وجود الانتخاب الحر وتوسيع المشاركة السياسية، وثانياً مبدأ حرية الرأي والتعبير، كما أن وسائل المجتمع المدني والوسائل الاعلامية تتفق على اقرار مواثيق ومبادئ شرف عند تغطيتها للعملية الانتخابية تتضمن أموراً عامة تضمن نزاهة وحيادية التغطية الانتخابية يمكن تلخيصها في:

تغطية دقيقة، عادلة، متوازنة، وتزويد المواطنين بالمعلومات وتعزيز القيم الديمقراطية وتشجيع الحوار والنقاش، والمتابعة ورصد الممارسات المخلة بسلامة العملية الانتخابية، وأيضاً التمييز بوضوح بين الاعلامي والاعلاني والدعائي أي التمييز بين الحقائق والآراء وبين المواد الاعلامية والاعلانية والدعائية المنشورة، اضافة الى حق الرد والتصحيح، وكذا عدم نشر المواد المسيئة، والالتزام بالتشريعات.

القرصنة.. والعيون على البر

▫ اهتمام اليمن وبذله جهوداً لاستقرار القرن الافريقي متحملاً تبعات تداعيات الأوضاع في دوله بصفة عامة والوضع في الصومال على وجه الخصوص ليعمل من وقت مبكر لاعادة الأمن والاستقرار الى هذا البلد الشقيق بسعيه الحثيث للجمع بين أبنائه هذا البلد والتوفيق فيما بينهم بهدف الوصول الى اعادة بناء الدولة الصومالية التي سقطت مطلع تسعينات القرن الماضي، لينحدر الوضع الى مهاوي الفوضى لتكون جهود المصالحة التي رعاها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح بين فرقاء الصراع في الصومال لاتؤتي أكلها، ذلك ان قوى اقليمية ودولية تسعى لتوظيف تدهور الوضع وتدمير مؤسسات الدولة الصومالية في اتجاهات تخدم مصالحها غير عابئة بما سيفرزه تطور الاحداث من متغيرات وانعكاسات آثارها السلبية لن تتوقف عند حدود الصومال بل سوف تمتد لتؤثر على الاستقرار الاقليمي والامن الدولي ذلك ان الحالة التي آلت اليها الأوضاع في الصومال هي أحد النتائج الناجمة عن انهيار النظام الدولي لمرحلة الحرب الباردة ويكون ضحية للمرحلة الانتقالية للنظام الدولي وعلى مايبدو فإنه سوف يظل ضحية حتى قيام منظومة دولية جديدة.

أحمد السمر

مخاوف وقلق وتحذيرات القيادة السياسية اليمنية بزعامة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح كانت من منطلق الادراك الملموس لطبيعة الأوضاع المنعكسة سلباً على اليمن في تدفق موجات اللاجئين طوال مايقارب العقدين من الزمن..

اليمن كان يدرك التحديات والمخاطر التي سيؤدي اليها ترك الصومال نهباً للفوضى التي مع طول أمدها قد أفضت بالصوماليين الى اليأس والاحباط وفقدان الأمل من عودة الاستقرار وإنما بخلق بيئة خصبة للارهاب وكل الأعمال المزعزعة للامن والاستقرار لدول الجوار بيد انه لم يكن احد يتوقع ان تأخذ الأمور منحى تهديد الامن والاستقرار الاقليمي والاضرار بالمصالح الدولية على ذلك النحو الذي وصلت اليه في تجسيدها الأسوأ المتمثل في أعمال القرصنة.

ظاهرة القرصنة

● القيادة السياسية اليمنية ومن خلال اهتمامها ومتابعتها للأوضاع في هذا البلد الشقيق نبهت مبكراً الى ظاهرة القرصنة ليس فقط لحظر تأثيرها على الامن والاستقرار في اليمن بل ومنطقة جنوب البحر الاحمر وعلى الامن القومي العربي والملاحة الدولية.. لكن تلك التنبيهات والتحذيرات اعتبرها البعض ومبالغ فيها وأنها مجرد حوادث عرضية في حين كان يفترض ان يكتسب التحذير اهتماماً جدياً لإينصب على محاربتها بل معالجة الاسباب والعوامل التي أدت اليها ونعني هنا حل المشكلة الصومالية باعادة الاستقرار والسلام الى هذا البلد وتقديم دعم اقليمي وعربي ودولي لاعادة بناء مؤسسة الدولة الصومالية وفي المقدمة الجيش والامن القادر على انهاء الفوضى والصراعات بين الفرقاء والشروع بالتنمية واعادة إعمار ما دمرته الحرب حينئذ القضاء على القرصنة لن يكون إلاّ تحصيل حاصل ولكن الأمور لم تؤخذ على هذا السياق وانصبت على ارسال القوات العسكرية من أساطيل وقطع حربية دون أن يكون هناك عمل موازٍ لحل القضية الجوهرية لمشكلة الصومال فان هذا التوجه يفتح الباب واسعاً لتساؤلات حول حقيقة القرصنة وتطورات حوادثها المتسارعة في الآونة الاخيرة التي لم تعد تقتصر على قوارب وسفن الصيد والبخوت السياحية بل امتدت الى السفن الضخمة وناقلات النفط التي حدثت في المياه الدولية رغم محاولة بعض وسائل الاعلام اعطاء صورة عن قصد او بسبب جهل وكأنه يحدث في المياه الاقليمية اليمنية دون الاشارة الى ان خليج عدن تطل عليه الى جانب اليمن جيبوتي والصومال كما تجرى اعمال القرصنة في المحيط الهندي وفي المياه الدولية لدول شرق افريقيا وتحديداً كينيا وتنزانيا ولكن مع ذلك بقي التركيز على البحر الاحمر مما يعزز مخاوف اليمن وخشيته من ان يكون وراء أعمال القرصنة اجندة اقليمية ودولية تهدد سيادة الأمن الدول وممراتها المائية الاستراتيجية ويمتد الى أمنها واستقرارها ومن ثم تهديد الامن القومي العربي، أن الوضع في الصومال قابل للاستغلال من قبل قوى دولية متباينة المصالح ومختلفة الاهداف ويمكن هنا ان تتقاطع اسرائيل مع ايران، والولايات المتحدة مع روسيا والصين.. ولكن تبقى اسرائيل بغض النظر عن الاتجاه الذي ستمضي فيه ظاهرة القرصنة- هي المستفيد الأول وإلا مايعني أن تخسر الدول مليارات الدولارات لمواجهة القرصنة في حين ان الصومال يحتاج لحل قضيته واعادة الاستقرار اليه وبناء مؤسسة الدولة الى مليارى دولار فلو توافرت سوف تنتهي القرصنة ويعود البحر الاحمر وخليج عدن الى ممراً آمناً أمام الملاحة الدولية.

تداخل اقليمي دولي

● ان الخلافات بين دول القرن الافريقي مؤثر أساسي في بقاء الوضع في الصومال على ماهو عليه وهذا على الاقل يبرز بشكل اكثر وضوحاً في التداعيات التي يأخذها الخلاف الاثيوبي الأريتري في ساحة الصراع الصومالي فهناك جيش اثيوبي على الاراضي الصومالية تدخل تحت ذريعة مساعدة الحكومة الصومالية الشرعية في مواجهة سيطرة قوى اعتبرت في نظر أمريكا انها ارهابية ونعني هنا المحاكم الاسلامية، لذا كان تدخل اثيوبيا بمباركة من الولايات المتحدة وحتى المجتمع الدولي ممثل بالامم المتحدة مع ان المحاكم الاسلامية عندما سيطرت على الوضع لفترة قصيرة انهت أعمال القرصنة وبالرغم من هزميتها امام القوات الصومالية الحكومية لكن لم ينته وجودها السياسي والعسكري في الداخل الصومالي وانقسامها لجناح اسمرة وجناح جيبوتي يؤكد الدور الاقليمي في ابقاء الوضع بالصومال على ماهو عليه وحل ذلك يكمن في وجود ضغط دولي على دول الجوار في القرن الافريقي لتحييد الصومال عن خلافها والدفع بها الى لعب دور ايجابي لمصلحة استقرار الصومال واستقلاله واعادة بناء مؤسسة دولته.. وهذا بدون شك يفترض ان المصلحة للمجتمع الدولي من حالة عدم الاستقرار في القرن الافريقي والصومالي تحديداً كتعبير مكثف لهذا الصراع.. اما اذا اعتبر قراءة الوضع الدولي على نحو مغاير لهذا الصراع فان المصالح الدولية في المنطقة القديمة والجديدة ونعني الصراع بين الدول الغربية على مناطق النفوذ المرتبط بالنفط وصراع هذه الدول مع القوى الاقتصادية الدولية الصاعدة كالصين وروسيا والمواجهة بين اسرائيل وايران اقليمياً وهذا لايمكن فصله عن تجاذبات واستقطابات القوى الدولية ومشاريعها في السيطرة على المنطقة وافريقيا.. والقرصنة في هذا السياق هي كما الأعمال الارهابية تصبح ذريعة وليس سبباً لفرض المصالح وهكذا فان مخاوف اليمن مما يحدث مبررة وتتأكد كل يوم.

دول تجمع صنعاء

● يمكن لدول تجمع صنعاء ان تلعب دوراً ايجابياً في انهاء الحالة المأزومة بالقرن الافريقي وبالتالي تعزيز قدراتها في مواجهات التحديات والمخاطر التي توجهها دوله في الحاضر والمستقبل وبالتالي تسهم بفعالية في اعادة الأوضاع الى مساراتها الصحيحة بما يخدم مصالح شعوبها.. ولكن هذا يتطلب انضمام كل دول جنوب البحر الاحمر الى هذا التجمع الذي كان هدف اليمن من ابقائه مفتوحاً لبلوغ هذه الغاية وعندها تستطيع دول القرن الافريقي والبحر الاحمر حل مشاكلها بعيداً عن تاثيرات القوى الدولية. لقد كانت رؤية اليمن من انشاء دول تجمع صنعاء هو بمثابة فتح آفاق جديدة لحلحلة حالة عدم الاستقرار الداخلي لدول جنوب البحر الاحمر ونزع فتيل انفجار الصراع فيما بينها بين حين وآخر عبر اتاحة فرص الحلول التي توجدها اللقاءات المباشرة بين قادة دول التجمع الذين بكل تاكيد سيدخلون في حوار جماعي تطرح فيه كل القضايا على الطاولة ناهيك عن اللقاءات الثنائية في اطار التجمع. ومن هنا يقودنا الحديث الى تناول القرصنة كظاهرة تاريخية لم تبرز إلا بارتباطها باوضاع وظروف ومصالح دول تبنت القرصنة اما لتجنب المواجهة العسكرية المباشرة لتحقيق مصالحها او خلق ذرائع لتحقيق اهدافها في بلوغ هذه المصالح.

أين العرب؟!

هناك العديد من نماذج القرصنة في التاريخ على مستوى كافة دول العالم وكلها تؤكد ان القرصنة لم تكن في التاريخ عملاً اجرامياً معزولاً عن تنافس المصالح وصراعات النفوذ للدول الكبرى وان المؤامرة كانت دائماً حاضرة في أية اعمال قرصنة والتحليلات التي تذهب بهذا الاتجاه ليست اوهاماً لتفسيرات نظرية المؤامرة اضافة الى الزمن الذي نحن فيه ليس قبل الميلاد ولا في القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ويبقى ان التحليلات تذهب الى حضور الجميع من القوى الدولية والاقليمية باستثناء العرب فما يحدث من أعمال قرصنة وتواجد عسكري دولي تحت ذريعة مواجهة القراصنة في زمن الثورة التكنولوجية وارتباط مراقبة البحر والبر بالاقمار الصناعية هو تواجد يمس أمنهم القومي ويهدد سيادتهم على الممرات المائية الحيوية للمصالح الاقتصادية، الكل موجود والولايات المتحدة واوروبا وروسيا والصين واليابان واسرائيل وايران والغائب الوحيد عما يحدث في البحر اصحاب الشأن العرب غير عابئين بأمنهم ومصالحهم الاستراتيجية الراهنة والمستقبلية وجهود اليمن لوحده غير كافية ودعوته لاشقائه حتى الآن كمن يؤذن في مالطا فهل سيدرك العرب خطر مايجري في البحر قبل فوات الأوان.